انعدام الاعتباطية في النحو العربي واستقامته على مقتضى الفكر اللغوي

نحو الجملة الاسمية نموذجا

د.دلوم محمد/جامعة المسيلة/الجزائر.

يمتاز النحو العربي باستقامته على مقتضى الفكر اللغوي الذي أودعه الله في ذهن الإنسان. لذا يمكن القول إنّ النحو العربي خال من الاعتباطية، وحينما يصنّف مع المواد العلمية في التدريس، ليس لأنّه يقوم على قواعد ثابتة فقط، بل لأنّ تلك القواعد نفسها اعتُمد في بنائها على الفكر والمنطق اللغويين، والمسلّمات البديهية في عالم اللغة. والعلماء الأوائل أدركوا هذا أيّما إدراك، وكانوا أكثر فهما ووعيا وإدراكا للعربية في كلّ جوانبها، وما يهمّنا هنا هو الجانب النحوي فقط. فقد ظهر النحو العربي واكتمل في العصر الذهبي للحركة العلمية في الوطن العربي، وكان ينافس باقي العلوم في العلميّة وقوّة الإقناع، وسلامة الاحتجاج، وكان النحاة آنذاك يخاطبون في تعليلاتهم الفكر والعقل. يحدّثنا ابن جنّي (ت 392هـ) عن علل النحويين فيقول إنّها أقرب إلى علل المتكلّمين منها إلى علل الفقهاء.1 ومعنى هذا بكلّ بساطة أنّها تمتاز بقوّة إقناعها، وهذا يؤدّي بدوره إلى أنّ النحو العربي مبني على أسس علميّة. ولكن أتى عليه حين من الدهر ضاع فيه فهمه، وأصبح قواعد جوفاء، يعتمد في تدريسها على الحفظ أكثر من الاعتماد على الفهم، وصيغت في منظومات شعرية ليسهل حفظها. وانتهى به الأمر إلى أن صار يقدّم للمتعلّم كمصطلحات لا كمعان. فالمتعلّم في كلّ مراحل التعليم يستطيع عدّ جلّ المصطلحات النحوية، من فاعل ومفعول، ومبتدأ وخبر، وصفة وحال...ولكنّه لا يستطيع إدراكها كمعان داخل التركيب اللغوي. كان من المفروض أن يُقدّم له النحو كمعان،لا كمصطلحات. وأن تقدّم له المبادئ التي على أساسها بني النحو، لا أن يقدّم النحو كقواعد يجب أن تحفظ. لو حدث هذا لكان النحو العربي أسهل العلوم، وأحبّها إلى المتعلّمين.لأنّه في مثل هذه الأمور يستحسن العمل بالمبدأ الصيني القائل: لا تعطيني سمكة وعلّمني كيف أصطاد السمكة. فلا تحفّظ المتعلّم النحو، بل علّمه مبادئ النحو.

ونعتقد أنّنا بهذا العمل المتواضع الذي نسعى فيه . بعون الله وفضله . إلى إثبات الصفة العلمية للنحو العربي، باستقامته على مقتضى الفكر اللغوي، إنّما نساهم في تيسيره وتقريبه إلى أذهان المتعلّمين. وسنقتصر على الشواهد القرآنية لأنّها الأنسب لدراسة النحو العربي، فكما أنّ النحو أُنشئ من أجل القرآن، يُفهم في بيئة القرآن. ومادامت مساحة البحث محدودة، سنكتفي بنحو الجملة الاسميّة، نمهّد له بمدخل لدراسة الجملة في العربية، نتناول فيه أهم المبادئ المعتمدة في بناء ودراسة الجملة،كالإسناد والفائدة والتعريف والتنكير.

مدخل لبناء الجملة في العربية:

تقوم دراسة اللغة قديما وحديثا على دراسة الكلام، لأنّ الكلام هو الوجه الحيّ المتغيّر للغة. والكلام هو اللفظ المركب المفيد فائدة تامّة يحسن السكوت عندها، فشرط الكلام أمران: التركيب والفائدة. وأصغر وحدة كلامية هي الجملة، لأنّ أقل ما يتكلّم به الإنسان جملة، وأكثره غير محدّد. وقد يعترض معترض، بقوله: قد ينطق المتكلّم بكلمة وتتمّ الفائدة، وقد تكون الكلمة اسما، كقولك: زيد. لمن سألك: من أخوك؟ أو حرفا، كقولك: لا. لمن سألك: هل تسافر معي؟ والجواب أنّ في مثل هذا الكلام حذف، والتقدير في الأولى: أخي زيد، وفي الثانية: لا أسافر معك.لأنّ العبرة بما استقرّ في ذهن السامع. فعلاقة الجملة بالكلام هي علاقة جزء بكل، لأنّ كلّ جملة كلام، وليس كلّ كلام جملة.

والمادّة الخام لبناء الكلام هي نفسها المادّة الخام لبناء الجملة، وهي الكلمة. وقد نظر القدماء إليها نظرة وظيفية، تعتمد على مراعاة أهمّية الكلمة في تحقيق الوظيفة الإخبارية للغة، سواء في بناء الخبر عموما، أو في بناء الجملة خصوصا، باعتبارها وحدة إخبارية.

بالنسبة لبناء الخبر يقتضي وجود مخبر به ومخبر عنه، وهنا تظهر أهمّية الاسم، وتقدّمه على الفعل والحرف، لأنّه يخبر به وعنه. ويليه في المرتبة الثانية الفعل، لأنّه يخبر به فقط. أمّا الحرف فيأتي في المرتبة الأخيرة، لأنّه لا يخبر به ولا عنه.2

وهذا الترتيب نفسه نجده في بناء الجملة، فالاسم هو أقوى هذه القبل الثلاثة، لأنّه لا يستغنى عنه في بناء الجملة اسمية كانت أم فعلية، ولا توجد جملة تخلو من الاسم. ويليه الفعل لأنّه يدخل في بناء الجملة الفعلية فقط. ويأتي الحرف في المرتبة الأخيرة، لإمكانية الاستغناء عنه في بناء الجملة مهما كان نوعها.

وهذه النظرة التي تراعي أهمّية الكلمة في بناء الجملة أشار إليها ابن جنّي(ت 392ه) في الخصائص.3

وانطلاقا من هذه النظرة الوظيفية للغة التي ترى أنّ أهمّ وظيفة للغة الإخبار، والكلامَ أخبارا، وأردنا معرفة أنماط التراكيب الإخبارية في العربية، فإنّنا نجد نمطين فقط. الأوّل تخبر فيه عن اسم باسم، كقولك: الكتاب مفيد. والثاني تخبر فيه عن اسم بفعل، كقولك: سافر زيد. وهذا هو سرّ وجود نمطين للجملة في العربية، الاسمية والفعلية. ولا يُعتدّ بالحرف هنا لأنّه لا يُخبر به، ولا عنه. هذه الأفكار كانت متبلورة في أذهان القدماء، وعلى أساسها بنوا النحو العربي.

يقول الزمخشري (ت 538ه) في تعريف الكلام: " والكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى. وذلك لا يتأتى إلاّ في اسمين كقولك: (زيد أخوك) و(بشر صاحبك)، أو فعل واسم نحو قولك: (ضُرِبَ زيد) و(انطلق بكر)، وتسمّى الجملة."4 فقد مثّل الزمخشري للجملة الاسمية التي يخبر فيها عن اسم باسم بـ: (زيد أخوك)، و(بشر صاحبك)، وللجملة الفعلية التي يخبر فيها عن اسم بفعل بـ(ضُرب زيد)، بالنسبة للفعل الذي لم يسمّ فاعله، و(انطلق بكر)، بالنسبة للفعل المسمّى فاعله.

وذكر من العناصر التي تدخل في بناء الجملة الاسم والفعل، ولم يذكر الحرف. كما أشار إلى وجود نمطين فقط للجملة في العربية هما الاسمية والفعلية، أشار للاسمية حينما قال: إنّ الكلام لا يتأتى إلاّ في اسمين. وللفعلية بقوله: أو فعل واسم. كما استعمل مفهومي التركيب والإسناد في تعريف الكلام. وهما عنصران أساسيان في بناء الحملة.

والترادف الذي يظهر بين الجملة والكلام، والذي عبّر عنه الزمخشري بصريح العبارة، يعكس من جهة حقيقة العلاقة بين الجملة والكلام، وهي علاقة جزء بكل، لأنّ الجملة هي أصغر وحدة كلامية، والكلام هو عدد من الجمل يبدأ من واحد إلى ما شاء الله. وتعريف الكلّ يتطلّب بالضرورة تعريف الجزء. ومن جهة أخرى يعكس اعتماد الوظيفة الإخبارية في الدرس النحوي. لأنّ المتكلّم يفيد السامع بخبر واحد إذا نطق بجملة واحدة. وبعدد من الأخبار إذا كلّمه بعدد من الجمل.

إنّ المتأمّل لكلام الزمخشري في تعريفه للكلام والجملة، يدرك بوضوح مخاطبته للعقل، واعتماده على الفكر، والمنطق اللغوي، الذي له خصوصياته، فهو يختلف عن المنطق الرياضي والمنطق الفلسفي، ولكن يتّفق معهما في سلامة الاحتجاج وقوّة الإقناع. لأنّه يستند إلى مسلّمات بديهية لا يختلف عليها اثنان، فبناء الخبر مثلا يتطلّب وجود مخبر به ومخبر عنه. والمخبر عنه الأصل فيه أن يكون اسما، أو ما هو في حكمه ويؤدّي وظيفته النحوية. أمّا المخبر به فيأتي مفردا اسما أو فعلا، ويأتي مركّبا، كما أنّه قد يتعدّد، لأنّك قد تخبر السامع بخبر واحد، وقد تخبره بأكثر من خبر. وهذا المنهج العلمي في التقعيد النحوي للعربية الذي لمسناه في كلام الزمخشري، نجده عند النحاة عموما، خاصّة الأوائل منهم، الذين أرسوا قواعد النحو.

الإسناد والفائدة:

في تعريف الزمخشري للكلام أو الجملة اعتبار لمفهومي التركيب والإسناد، وذلك في قوله: (الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى). وهذان العنصران يمثلان الجانب الشكلي للجملة، ويقابله جانب المضمون وهو الفائدة الإخبارية. لذا توصف الجملة بأنّها تركيب اسنادي، كما توصف بأنّها تركيب مفيد فائدة يحسن السكوت عليها.

أمّا الأنباري (ت577هـ) وهو من معاصري الزمخشري، فإنّه وإن لم يستعمل مصطلح الجملة، إلاّ أنّه تناول مفهومها من خلال تعريفه للكلام، حيث قال:"الكلام ما كان دالا بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه."5 والمعنى الذي يحسن السكوت عليه، هو المعنى المفيد فائدة تامّة، لأنّ السكوت يحسن إذا تمّت الفائدة. ويُستنتج من هذا الكلام أنّ الجملة تقوم على عنصرين أساسيين هما: الإسناد والفائدة. وإذا كان الزمخشري

يشترط بصريح العبارة وجود عنصر الإسناد في الجملة، فإنّه لم يهمل عنصر الفائدة، لأنّ الجملة ما دامت كلاما فالفائدة موجودة حتما، لأنّ الفائدة شرط في وجود الكلام.

ونظرا لأهمّية الإسناد والفائدة في الجملة، ذهب بعض اللغويين إلى اعتماد عنصر الإسناد وحده في تعريف الجملة، كالدكتور مصطفى الغلاييني الذي قال: إنّ" الجملة هي تركيب إسنادي، وهو ما تألّف من مسند ومسند إليه."6

وفي المقابل نجد من اعتمد عنصر الفائدة في تعريف الجملة، وأنكر وجود ألإسناد، كالدكتور محمّد حماسة عبد اللطيف، الذي ذكر أنّ معظم الدارسين" يعرّفون الجملة بأنّها كلام مستقلّ بنفسه يؤدّي معنى متكاملا. عير أنّ بعضهم يشترط الإسناد مقوّما من مقوّمات الجملة. ونحن نرتضي تعريف الجملة لديهم، ونرفض اشتراط الإسناد مقوّما من مقوّماتها."7

والحقيقة أنّ الفائدة والإسناد وجهان لعملة واحدة، هي الجملة، فالذين اعتمدوا على الإسناد في تعريفهم للجملة، راعوا في ذلك الجانب التركيبي لها. والذين اعتمدوا على الفائدة، راعوا الجانب الوظيفي للجملة، لأنّ الوظيفة الأساسية للجملة هي الإفادة بالخبر.

ولا يمكننا الفصل بين الجانبين، لأنّهما بالنسبة إلى اللغة، كالروح والمادّة بالنسبة للكائن الحيّ. واللغة كائن حي يمتاز بخاصّية التطوّر والتجدّد، كغيره من الكائنات الحيّة. يظهر شكلها المادّي في هيئة كلمات وتراكيب، ملفوظة كانت أو مكتوبة. أمّا روحها الذي يبعث فيها الحياة، فهو المعاني المستفادة من تلك الألفاظ والتراكيب. والدراسة الناجحة، هي التي تدرس اللغة ككائن حيّ، لا ككائن ميّت يُعتمد في دراسته على الجانب الصناعي، الذي يهتمّ بتركيب الألفاظ. والأدباء تتمايز أساليبهم في بناء النص، بالمعاني والأحاسيس التي تتضمّنها كتاباتهم، لا بالألفاظ. لأنّ الأديب يعطي عمله الأدبي من روحه، أكثر ممّا يعطيه من الجانب المعرفي للموضوع الذي يتحدّث فيه، وتكون لغته حيّة بقدر ما يبعث فيها من أسباب الحياة، وهي المعاني والأحاسيس.

وخلاصة القول أنّ مصطلح الكلام يستحوذ عليه جانب المضمون للغة، والمتمثّل في الفائدة الإخبارية، وهذا معنى قولهم: شرط الكلام الفائدة، وأنّ الوظيفة الأساسية للغة هي الإخبار. ومصطلح الجملة يستحوذ عليه الجانب الشكلي للغة، الذي يهتمّ بالعنصر المادّي في بناء التركيب اللغوي، وهو اللفظ.

وإذا كان مصطلح الكلام أسبق إلى الوجود، من مصطلح الجملة، فهذا معناه أنّ النحاة الأوائل نظروا إلى اللغة ككلّ متكامل، ولم يفرّقوا بين الشكل والمضمون، وهذا الذي يجب أن تقوم عليه الدراسات اللغوية، وهو سر نجاح هذه الدراسات في مراحلها الأولى، حيث استقام النحو العربي فيها، واشتدّ ساعده بفضل جهود علمائها، حتّى غدا النحو عِلمَ العصر في تلك الفترة، وأصبحت مجالس الخلفاء والأمراء تتزيّن بمناظرات النحاة.

بين الجملة الاسميّة والجملة الفعليّة:

1 ـ العلّة في وجود نوعين فقط :

لقد ذكر الزمخشري في تعريفه للكلام والجملة وجود نوعين فقط للجملة في العربية، هما: الاسمية والفعلية. ووجود هذين النوعين فقط حقيقة يقرّها منطق اللغة. لأنّه إذا كان اعتمادنا في بناء الجملة ـ باعتبارها وحدة إخبارية، تتكوّن من مخبر به ومخبر عنه ـ يقتصر على الاسم والفعل فقط، دون الحرف لأنّه لا يخبر به ولا عنه، فإنّ الاحتمالات الممكنة أربعة، ولا يصح منها إلاّ اثنان، والجدول التالي يبيّن ذلك بوضوح.

طرفا الإسناد	المسند المخبر به	المسند إليه المخبر عنه	الملاحظة
الاحتمالات الممكنة	اسم	اسم	جملة اسمية
	اسم	فعل	لا يصح
	فعل	فعل	لا يصح
	فعل	اسم	جملة فعلية

فالجدول كما هو واضح يضمّ أربعة احتمالات، ولا يصحّ منها إلاّ اثنان هما: الأوّل ويمثل الجملة الاسمية، والأخير ويمثل الجملة الفعلية. ويمكن تعليل وجود هذين النوعين فقط بما يلي: إنّ الجملة باعتبارها وحدة كلامية تحقق الوظيفة الإخبارية، تتكوّن من مخبر به، ومخبر عنه. والمخبر عنه إمّا أن يكون ثابتا، وإمّا أن يكون متحرّكا، ولا توجد حالة ثالثة. فإن كان ثابتا فالجملة الاسمية أصلح وأقدر للتعبير عن الثبات والاستقرار، وإن كان متحركا، فالجملة الفعلية أصلح وأقدر للتعبير عن الحركة والتغيّر والتجدّد. فوجود حالتين فقط للمخبر عنه، هو الذي اقتضى وجود نوعين للجملة لا أكثر.

2 ـ الفرق بين النوعين:

إذا تأمّلنا الجدول السابق فإنّنا نجد الاحتمالين الصحيحين الذين يمثّلان الجملتين الاسمية والفعلية، يشتركان، في أحد طرفي الإسناد وهو المسند إليه، لأنّه يأتي دائما اسما. ويختلفان في المسند، لأنّه يأتي في الاسمية اسما وفي الفعلية فعلا.

وإذا أردنا وضع تعريف جامع مانع لكلّ من الجملتين، نقول: الجملة الفعلية هي تركيب إسنادي، يكون المسند فيها فعلا. والجملة الاسمية هي تركيب إسنادي يكون المسند فيها اسما في الأصل.

وحينما نحدّد الجملة الفعلية بفعلية المسند، يجب أن نفرّق بين المسند الفعل، والمسند الذي يأتي جملة فعلية. فالمسند الفعل لفظ مفرد يأتي في صدر الجملة الفعلية فقط، وحقّه في الرتبة التقديم. أمّا المسند الذي يأتي جملة فعلية فلفظ مركّب، يدخل في تركيب الجملة الاسمية المركّبة فقط، وحقّه في الرتبة التأخير. فلفظ (يلعب) في قولك: (يلعب الطفل) فعل مفرد، أمّا في قولك: (الطفل يلعب) فلفظ (يلعب) مركّب لأنّه جملة فعلية مكوّنة من الفعل المذكور، وفاعله الضمير المستتر فيه.

وبالنسبة للجملة الاسمية ذكرنا في تحديد مسندها أنّ الأصل فيه أن يكون اسما، وفي وضع سطر تحت كلمة (الأصل) تنبيه إلى أهمّية هذه الكلمة، لأنّه قد يحل محل الاسم في أداء وظيفة المسند تركيب يكافئ الاسم في أداء الوظيفة النحوية، والمسند لفظ يخبر به، وكما صح الإخبار بالمفرد يصح بالتركيب، سواء أكان هذا التركيب جملة أو شبه جملة. لذلك تجد النحاة في حديثهم عن أنواع الخبر يقولون أنّه ينقسم إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة. وهذه الحقيقة النحوية ليست من وضع النحاة، بل يمليها قانون صناعة الكلام، والإفادة بالخبر، أمّا النحاة فلهم فضل الكشف عنها وإظهارها فقط.

والملاحظ على التحديد الذي ذكر للجملتين الاسمية والفعلية، أنّه يعتمد على وصف النمط البسيط للجملة، وهي التي يكون طرفا الإسناد فيها مفردين، ولا يدخل التركيب في بنائها. وهذا الذي يجب أن يكون عليه التحديد العلمي للجملة، لأنّ الوجه البسيط للأشياء هو شكلها الأصلي، ثمّ تظهر الأنماط الأخرى التي تختلف عن الأصل في شكلها، مع وجود قانون يحكم بناءها. لذا فمنهج الدراسة العلمي يقتضي أن نبدأ في دراسة الأشياء من شكلها الأصلي البسيط، ثمّ نرتقي في الدراسة إلى الأشكال المعقّدة.

بناء الفائدة الإخبارية في الجملة:

لقد سبقت الإشارة إلى أنّ الجملة تركيب إسنادي مفيد، وتوصف هذه الفائدة بالإخبارية، لأنّها تفيد السامع بخبر. ومن البديهيات المسلّم بها في قانون الإخبار، أنّك تفيد السامع إذا أخبرته عن معلوم بمجهول.لأنّ الإخبار بالمعلوم لا يفيد لأنّه من باب تحصيل الحاصل، لذلك قالوا: (قولك السماء فوقنا والأرض تحتنا، والنار محرقة). ليس كلاما لانعدام الفائدة. من هنا تعيّنت أهمّية التنكير في المخبر به، وهو المسند الذي ينعته النحاة بالخبر. وكما أنّ الإخبار بالمعلوم لا يفيد، كذلك الإخبار عن المجهول لا يفيد، لأنّ السامع تهمّه أخبار معارفه. وهنا تتجلّى لنا أهمّية التعريف في المخبر عنه، وهو المسند إليه الذي يعرف عند النحاة بالمبتدأ. فاشتراط صفة التعريف في المبتدأ، وصفة التنكير في الخبر، أو اتّصافهما بهما على وجه الأصل، ليس من وضع النحاة، بل هو شيء يقتضيه قانون الإخبار، وتقنية بناء الخبر.

وهذه الزيجة اللغوية التي تحدث بين شيئين متناظرين هما المعرفة والنكرة وتثمر فائدة، تعكس وجها من وجوه حياة اللغة. فكما أنّ التزاوج الذي يحدث بين الذكور والإناث في عالم الأحياء يثمر مولودا جديدا، كذلك التزاوج اللغوي بين المعرفة والنكرة يثمر فائدة إخبارية. وهذه الزيجة التي نجدها في الجملة الاسمية بين المعرفة والنكرة هي الأصل، لأنّ الأصل في الفائدة أن تكون بالمنكور عن المعروف. وتلك التي نجدها في الجملة الفعلية، بين الاسم والفعل، تابعة لها محمولة عليها، والاسم هو الذي يمثل جانب التعريف فيها، حتّى ولو كان نكرة لأنّه يقبل التعريف، أمّا الفعل فيمثّل جانب التنكير لأنّه نكرة لا تقبل التعريف، لذا لا تتصل به أل التعريفية. ولأنّه نكرة محضة فلا يحتاج إلى دليل التنكير، لذلك لا يلحقه التنوين، لأنّ التنوين دليل التنكير.

وقد يعترض معترض بقوله: قد يشترك المبتدأ والخبر في التعريف كما قد يشتركان في التنكير، فأين الزيجة التي تتحدّثون عنها؟ وأين فعالية ومصداقية قانون الإخبار في العربية؟

والجواب أنّ الأصل في الخبر أن يكون بالمنكور عن المعلوم. ولكن الأمور لا تجري على ما يقتضيه الأصل دائما، لأنّ هناك نسبة الخروج عن الأصل، وهو ما يعرف بقانون النسبية، الذي يوجد في كلّ مناحي الحياة ولا يخلو منه علم، بما في ذلك العلوم الرياضية والفيزيائية. وربّما كانت دائرة الخروج عن الأصل في العلوم الإنسانية عامّة أوسع، ولكن هذا الخروج عن الأصل مهما اتسعت دائرته فهناك قانون يحكمه. ومفاد هذا القانون أنّه إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف كان الأعرف مبتدأً، والأقل تعريفا خبرا، لأنّه في هذه الحالة يحمل على النكرة. فإن اشتركا في التنكير يحمل الأقل تنكيرا على المعرفة، فيعرب مبتدأً، والأكثر تنكيرا خبرا. والجملة العربية تجري في تراكيبها على هذا القانون، أو هذا القانون يجري عليها. وللوقوف على هذه الحقيقة ينبغي علينا الوقوف على المعارف وترتيبها، لمعرفة الأعرف والأقل تعريفا، وأيضا الوقوف على النكرات وترتيبها، وعوامل التنكير.

النكـــــــــــرة:

نبدأ بالنكرة لأنّها الأصل الذي يكون أوّلا، فالأشياء تكون في أوّل أمرها غير معروفة، ثمّ تعرف بأسمائها.

يعرّف الزمخشري (ت 538هـ) النكرة بقوله: " هي ما شاع في أمّته"8. وابن يعيش(ت 643هـ) في شرحه لهذا التعريف، يوضح فكرة الشيوع توضيحا دقيقا، فيذكر أدنى درجة للشيوع، ويشير إلى أعلاها بقوله:" هي كل اسم يتناول مسمّيين فصاعدا."9 فأدنى درجات شيوع النكرة، أن تدل على مسمّيين اثنين فقط، أي أن يوجد من جنسها في الواقع عنصران اثنان فقط، لأنّه إذا كانت المعرفة تدل على مسمى واحد فقط، فإنّ النكرة تدل على أكثر من مسمى، وعلى الأقل على مسمّيين اثنين، لأنّ ما فوق الواحد يبدأ من العدد اثنين، ويمتد إلى ما لا نهاية، فأقل ما فوق الواحد اثنان. أمّا أعلى درجات التنكير فيشير إليها بقوله: (فصاعدا)، وهي عبارة تتدرج تحتها كل درجات الشيوع، التي تبدأ من العدد اثنين، وتمتد إلى ما شاء الله لها أن تمتدّ.

هذه النظرة العلمية، ذات النزعة الرياضية نجدها أيضا عند ابن السراج (ت 316هـ)، الذي عرّف النكرة بقوله:" كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنّما سمّي نكرة من أجل أنّك لا تعرف به واحدا بعينه."10 فالنكرة عنده أيضا ما شاع بين اثنين فصاعدا. وهناك من نظر إلى النكرة نظرة أخرى تقابل هذه النظرة، ولكن تلتقي معها في النتيجة، وتشاركها في النزعة العلمية. لأنّ الدلالة على اثنين فصاعدا، تقابلها عدم الدلالة على الواحد، وتشترك معها في النتيجة. وهذه النظرة اعتمدها الثمانيني (ت 443هـ) في تعريفه للنكرة حيث قال:" كل ما لم يخص واحدا من جنسه ويعيّنه فهو نكرة"11.

ومن معاني النكرة المنكور، أي المجهول، وهو عكس المعروف. ويوصف الاسم بأنّه نكرة إذا كان منكورا لدى السامع، لأنّ التعريف والتنكير يتعلّقان به لا بالمتكلّم. إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف بالنسبة له، ولكنه مجهول بالنسبة للمخاطب، فيرد في كلامه بصيغة التنكير. كقول القائل: (في داري رجل، ولي بستان.) فهو بلا شك يعرف الرجل، لأنّه في داره ويعرف البستان لأنّه يملكه، ولكن المخاطب لا يعرف الرجل، ولا البستان، لذا جاءا، أي:الرجل والبستان نكرتين في قول القائل. فالمعيار المعتمد عند علماء العربية لتحديد المعرفة أو النكرة هو السامع12. وإذا كان المنكور لدى المخاطب نكرة، فإنّ المنكور لدى المتكلم والمخاطب معا، أوغل في التنكير. ومثال ذلك قولك لمخاطبك: (أنا في طلب دكّان أكتريه، ودار أشتريها) فأنت لم تر الدار بعد، ولا الدكان، كما أنّك لم تقصد دكانا بعينه ولا دارا بعينها، وكذلك مخاطبك، لم يتحدّد في ذهنه دكان معيّن ولا دار معيّنة، كما لم تسبق له مشاهدتهما، لذا فهما نكرتان بالنسبة لكما.

أمّا الاحتمال الثالث، وهو أن يكون الاسم منكورا لدى المتكلم، ومعروفا لدى المخاطب، فهذا ما لا يكون أبدا، ولا يقبله عقل، ولا هو يجري على ما تقتضيه لغة الإنسان بصفة عامّة.لأنّ المتكلّم يتكلّم بما يعرف، والسامع يستفيد بما لا يعرف. يعبّر سوسير عن هذا المعنى بقوله: " كل شيء يتوجّه من مركز تداعي المعاني للمتكلم إلى أذن السامع يعد معلوما، وكلّ شيء يتوجّه من أذن السامع إلى مركز تداعي المعاني عنده يعدّ مجهولا."13. ولا يمكن أن يكون العكس أبدا، أي لا يمكن أن يكون الأداء مجهولا، والتلقي معلوما، ولو كان هذا ممكنا، فهذا يعني أنّه لو حدث حوار بين اثنين، فإنّ السامع هو الذي يُعْلِمُ المتحدّث، ويخبره بما يعرف، وهذا محال.

<u>درجات التنكير:</u>

ربّما كان اهتمام الدارسين اللغويين بالمعرفة، أكثر من اهتمامهم بالنكرة.14 ففي دراستهم للمعرفة تناولوا أنواع المعارف بالتفصيل، ورتّبوها حسب درجة التعريف، من الأكثر تعريفا إلى الأقل. أمّا النكرة فلم تحض بهذه العناية، فهم لم يتحدّثوا عن درجات التنكير بنفس التفصيل والتدقيق اللذين وجدناهما في دراستهم للمعارف وترتيبها، لذلك نقول أنّ النكرة لم تحض بنفس العناية، على الرغم من أنّهم تحدّثوا عن النكرة الضاربة في التنكير، أو النكرة المحضة، والنكرة غير المحضة، كالمخصصة بوصف أو إضافة. من ذلك

مثلا ما نجده في حديثهم عن المبتدأِ النكرة، حيث اشترطوا في هذه النكرة أن تقترب من المعرفة، كأن توصف أو تضاف.

وتعتبر دراسة درجات التنكير، ومعرفة أنكر النكرات، وأنواع النكرة ، من أهم المباحث النحويّة. لأنّها من أهم ما يحتاجه الدارس للكشف عن الكثير من معاني النحو، كما سنرى في الجانب التطبيقي لهذا البحث. ويكفي هنا أن نقول: مادام التعريف والتنكير هما العنصران الأساسيان في صناعة الخبر وإنشائه، كما سبقت الإشارة إلى هذا، فأنّه ينبغي أن يكونا محل اهتمام الدارسين اللغويين، خاصّة النحاة.

عوامل التقليل من درجة التنكير:

لقد عرفنا أنّ النكرة هي ما شاع في أمّته أو جنسه، وأنّ درجة التنكير تتناسب تناسبا طرديا مع درجة الشيوع، أي أنّ درجة التنكير ترتفع وتنخفض بارتفاع وانخفاض نسبة الشيوع، وأنّها تبدأ من العدد اثنين إلى ما شاء الله لها أن تصل. لذا يمكن القول أنّ العوامل التي تقلل من درجة التنكير هي التي تنقل درجة الشيوع من الأعلى إلى الأدنى. والتخصيص يقلّل درجة التنكير، لأنّه يضيّق دائرة الشيوع.

1 التخصيص: التخصيص هو تمييز لعنصر أو أكثر من عناصر المجموعة الواحدة بما يميّزه عن باقي العناصر. ويكون ذلك بواحد من أمرين هما الإضافة، أو الصفة.

أ ـ التخصيص بالإضافة:

إذا كان لدينا عشرون كتابا، عشرة في الأدب، وعشرة في التاريخ. فإنّ درجة تنكير كلمة كتاب هنا هي عشرون.لأنّها اسم لعشرين مسمّى. أمّا المركّب الإضافي (كتاب أدب) فدرجة تنكيره عشرة،لأنّه يسقط على عشرة عناصر فقط. فإذا كانت المعرفة هي ما دلّ على محدّد أو معيّن،أي على واحد،فإنّ المركّب الإضافي (كتاب أدب) أقرب إلى المعرفة من النكرة البحتة، وهي لفظ (كتاب)، لأنّ العشرة أقرب إلى الواحد من العشرين. من هنا كانت النكرة المضافة قريبة من المعرفة، وجاز الابتداء بها.

ب ـ التخصيص بالصفة:

نبقى مع الكتب وعددها العشرين، ولكن هذه المرّة عندنا عشرة كتب عربيّة، وعشرة أجنبيّة. درجة تنكير النكرة البحتة (كتاب) عشرون، لأنّها تسقط على عشرين عنصر، أمّا المركّب الوصفي (كتاب عربي)، أو (كتاب أجنبي)، فدرجة تنكيره عشرة، لأنّه يسقط على عشرة عناصر فقط. من هنا نستنتج أنّ النكرة الموصوفة أقرب إلى المعرفة من النكرة البحتة، لذا جاز الابتداء بها هي الأخرى.

2التعميم:

التعميم والتخصيص مفهومان متقابلان، لأنّ التعميم توسيع لدائرة الشيوع، والتخصيص تضييق لها، فالأعم أنكر والأخص أعرف. من هنا كان التوافق والانسجام بين المسند إليه الذي يأتي في الأصل معرفة، والتخصيص الذي يفيد التعريف. وبين المسند الذي يأتي في الأصل نكرة، والتعميم الذي يزيد في درجة

التنكير. لذلك وجدنا سهولة في إثبات أثر التخصيص في التقليل من درجة تنكير النكرة، وإعطائها أهليّة أداء وظيفة المسند إليه، وعرفنا لماذا كانت الصفة والإضافة من مسوّغات الابتداء بالنكرة. ولكن كيف يكون للتعميم أثر ودور في التقليل من درجة التنكير، وإعطاء النكرة أهلية القيام بوظيفة المسند إليه؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول: إنّ التعميم تعبير عن الكل، والتخصيص تعبير عن الجزء، والمخبر عنه يقتضي أن يكون محدّدا لتتحقق الفائدة، فإذا كان عندك مجموعة من التلاميذ، من بينهم واحد يسمّى (زيد). فلفظ (زيد) خاص يدل على معيّن، تقول مخبرا عنه ـ على سبيل المثال ـ : زيد ناجح.أمّا لفظ (تلميذ) فعام يستقطب كل التلاميذ ، لذا لا يصحّ الإخبار عنه، وقولك: (تلميذ ناجح) غير مفيد. ولكن إذا اشترك كلّ التلاميذ في النجاح، لك أن تجعل هذا الكلّ المتعدّد ـ وهو مجموع التلاميذ ـ في مجموعة واحدة وتخبر عنهم جميعا بخبر واحد، فتقول: (التلاميذ نجحوا)، أو(كل التلاميذ نجحوا)، أو (الكل نجح)، أو كلّ لفظ تحقق به وظيفة التعميم، وتجعل به من الكلّ المتعدّد واحدا.

وهذا اللفظ الذي يدل على العموم ويشغل وظيفة المسند إليه، لكي يكون أهلا لأداء هذه الوظيفة التي هي في الأصل خاصّة بالمعارف نلحق به أداة تشبه أداة التعريف في اللفظ، وتخالفها في الدلالة، وهي (أل) الجنسية، التي تشبه أل التعريفية شكلا، وتخالفها في الدلالة، فالتي تفيد التعريف هي أل العهدية سواء أكان العهد ذكريا، أو حظوريا أو ذهنيا، أمّا الجنسية فلا تفيد التعريف لأنّ مصحوبها تندرج تحته كلّ عناصر الجنس. وهذا التعميم الذي يجعل النكرة صالحة لأداء وظيفة المسند إليه يكتسب بإحدى طريقتين هما:

1 ـ التعميم بواسطة الدلالة اللفظية: وذلك باستعمال ألفاظ العموم وأهمّها لفظ (كلّ) ومن أمثلة وقوع هذا اللفظ النكرة مبتدأ قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ ﴾(الإسراء/ 84).

2 ـ التعميم النحوي: ويمكن وصفه بالتعميم التركيبي، لأنّ معاني النحو تستفاد من التراكيب. ومعاني النحو التي تكسب النكرة الدلالة على العموم نوعان:

ا ـ النفي: إذا سبقت النكرة بنفي دلّت على العموم وجاز الابتداء بها. فقولك: (رجل في الدار)، ليس كلاما، لانعدام الفائدة. أمّا قولك: (لا رجلَ في الدار) فكلام، لوجود الفائدة، ومسوّغ الابتداء بالنكرة هو النفي. ومنه: (لا إله إلاّ الله).

ب ـ الاستفهام: والنكرة المسبوقة باستفهام تدل هي الأخرى على العموم. ومثالها من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ﴾(النمل/64،63،62،61،60). وقوله:﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾(مريم/46).

المعرفـــــــــــة:

تعريفها: لقد كان حظ المعرفة باهتمام الدارسين أكثر من النكرة، وعرفوها تعريفات تتراوح بين التطابق أحيانا، والتقارب أحيانا أخرى. فهي عند الزمخشري "ما دلّ على شيء بعينه"15. ويوافقه في المعنى تعريف الغلاييني الذي عرّفها بقوله:" المعرفة اسم دلّ على معيّن"16. والمعنى نفسه نجده عند الثمانيني،

لكن بأسلوب نلمس فيه النزعة الرياضية، كما لمسناها عنده من قبل في تعريف النكرة، فقال: "ما خصّ الواحد من جنسه فهو معرفة"17. لأنّه إذا كان الشيوع الذي يؤدّي إلى التنكير، يبدأ من الدلالة على اثنين، إلى ما لا نهاية، فإنّ التخصيص والتعيين الذي يؤدّي إلى التعريف لا يكون إلاّ بالدلالة على واحد. وقريب من هذه التحديدات ما نجده في معجم الشامل، الذي جاء فيه أنّ "المعرفة اسم يدلّ على معنى معيّن، مثل عدنان، وحلب، وبردى، وأنتم."18

ما يتنكر من المعارف:

إذا وجد للاسم المعرفة أكثر من مسمّى واحد في الواقع صار نكرة، لأنّ المعرفة ما دلّ على واحد فقط والنكرة ما دلّ على أكثر من واحد، أي ما دلّ على اثنين فصاعدا، كما جاء في تعريف النكرة والمعرفة.

والاسم العلم معرفة في الأصل لأنّه يدلّ على واحد بعينه، فإن دلّ على أكثر من واحد صار نكرة. ومن الحالات التي يدل فيها على أكثر من واحد ما يلي:

1 . في التثنية والجمع: فزيد وعمر مثلا، إذا ثنّيا أو جمعا يتنكّران، لدلالة اللفظ على أكثر من واحد، لذا تدخل عليهما (أل) التعريفية، أو يضافان، إذا أريد تعريفهما. كقولك: (جاء الزيدان)، و(رأيت العمرين). وكقولك: (علا زيدنا يوم القنا رأس زيدكم).19

2 . بعد (لا) النافية للجنس: تختص (لا) النافية للجنس بالدخول على أسماء الأجناس، وأسماء الأجناس نكرات، لأنّها لا تدلّ على معيّن. فلو دخلت (لا) النافية للجنس على اسم علم لصار اسم علم جنس نكرة، كقولك: (لا عنترة اليوم للعرب). فأنت لا تقصد عنترة بن شداد، لأنّه مات منذ مدّة طويلة، ولا يمكن أن يبعث من جديد، ولكنّك تقصد أيّ بطل عربيّ، يحمل شجاعة وقوّة، وعبقرية عنترة القتالية، كي يعيد للعرب عزّهم. ومثله قولهم: لا أبا حسن لها.20

ما لا يتنكّر من المعارف:

المعرفة التي لا يعتريها التنكير، هي التي لا يمكن أن تدل بأيّ حال من الأحوال على غير معيّن، كاسم الإشارة الذي يتعيّن مدلوله بالإشارة إليه، والمشار إليه ما دام محدّدا، ومعيّنا بالإشارة إليه، فهو معرفة، حتّى ولو كان مثنّى أو جمعا. ومن المعارف التي لا يعتريها التنكير، نجد كذلك الضمائر، فهي تدلّ على معيّن لأنّ مدلولها معهود به، سواء أكان العهد ذكريا، كما هو الحال بالنسبة لضمائر الغائب، لأنّها تعود على ما سبق ذكره، أو كان العهد حضوريا، بالنسبة لضمائر المتكلّم والمخاطب، لحضور مدلولهما أثناء الخطاب.

ويبدو أنّ قراديا قابوتشان في حديثه عن التعريف الأصلي، والتعريف المكتسب، كان يقصد بالتعريف الأصلي التعريف الملازم والمتأصّل في الاسم، بحيث لا يمكن للمعرّف تعريفا أصليا أن يعتريه تنكير.

وذكر من أمثلة ذلك، الضمائر، وأسماء الإشارة. ويقصد بالتعريف المكتسب، التعريف العارض، كالذي تفيده الأداة (أل)، أو الإضافة.21

ترتيب المعارف:

يحدّثنا ابن يعيش(ت 643هـ) عن تر تيب المعارف وآراء النحاة فيه بقوله: " اعلم أنّ المعارف وإن اشتركت في أصل التعريف، فهي تتفاوت في ذلك، فبعضها أعرف، فكلّما كان الاسم أخصّ كان أعرف.وقد انقسموا في القول بأعرف المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قوم: أعرف المعارف المضمر، ثمّ الاسم العلم، ثمّ المبهم، ثمّ ما فيه الألف واللام. واحتجّوا بأنّ المضمر لا اشتراك فيه لتعيينه بما يعود إليه ولذلك لا يوصف ولا يوصف به. وليس كذلك العلم فإنّه يقع فيه الاشتراك، ويميّز بالصفة. وذهب آخرون إلى أنّ الاسم العلم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ المبهم، ثمّ ما عرّف بالألف واللام وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ). واحتجوا بأنّ العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع وقلّما تقع الشركةُ عارضةً، فلا أثر لها. قالوا: والمضمر يصلح لكلّ مذكور، فلا يخصّ شيئا بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرة، فيكون نكرة أيضا على حسب ما يرجع إليه، ولذلك تدخل عليه (ربّ) من قولهم: (رُبّهُ رجلا). وذهب قوم إلى أنّ المبهم أعرف المعارف، ثمّ المضمر، ثمّ العلم، ثمّ ما فيه الألف واللاّم. وهو رأي أبي بكر السرّاج. واحتجّ بانّ اسم الإشارة يتعرّف بشيئين، بالعين والقلب، وغيره يتعرّف بالقلب لا غير."22

ثمّ يعلّق على هذه الآراء، مبتدئا بآخرها، وهو رأي ابن السرّاج (ت 316) الذي يرى أنّ المبهم أعرف المعارف، فيقول فيه :" وهو ضعيف لأنّ التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلّم، وذكره يرجع إلى معرفة المتكلّم، وأمّا المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلّم. والمذهب الأوّل وعليه الأكثر وهو مذهب سيبويه...وأمّا قولهم: إنّه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة. فنقول: لا نسلّم أنّه يكون نكرة، لأنّا نعلم قطعا من عني بالضمير. وأمّا دخول (رُبّ) عليه في (رُبّهُ) فهو شاذّ مع أنّه يفسّر ما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدّمة. والأسماء الأعلام أعرف من أسماء الإشارة، لأنّ الأعلام توصف ولا يوصف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات. وأسماء الإشارة توصف ويوصف بها. والصفة لا تكون أخصّ من الموصوف، وجواز الوصف بالاسم و وصفه مؤذّن بوهن تعريفه وضعفه.ألا ترى أنّك إذا قلت: (زيد الطويل) فالطويل أعمّ من زيد وحده، لأنّ الطويل كثير، وزيد أخصّ من الطويل. وأسماء الإشارة أعرف ممّا فيه الألف واللاّم لما ذكرناه. فالألف واللاّم أبهم المعارف وأقربها إلى النكرات، ولذلك نعتت بالنكرة كقولك: (إنّي لأمرّ بالرجل غيرك فينفعني، وبالرجل مثلك فيعطيني)لأنّك لا تقصد رجلا بعينه. ومن ذلك قوله تعالى:﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ ﴾(الفاتحة/6،7).جعل (غيرا) نعتا لـ(الذين)، وهي من مذهب الألف واللام التي لم يقصد بها شيئا بعينه. ويدلّ على ذلك أنّ من المعرّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف

واللاّم وما لا لام فيه، نحو:شربت ماء والماء. وأكلت خبزا والخبز. ولذلك امتنع أن ينعت ما فيه اللف واللاّم بالمبهم."23

يريد بقوله: (شربت ماءً و الماءَ)،أي:(شربت ماءً)، و(شربت الماءَ) بمعنى واحد. وكذلك بالنسبة لـ(أكلت خبزا والخبز).

ولا شكّ أنّ الرأي الأوّل، والذي ينسب إلى سيبويه، هو أهم هذه الآراء لأنّ عليه جمهور النحاة. يتصدّر ترتيب المعارف فيه الضمير، فالعلم، فالمبهم، ويختم بما فيه الألف واللاّم. ويقصد بالمبهم اسم الإشارة، يفهم ذلك من كلام ابن عصفور(ت 669هـ)، حيث قال:" وأعرف المعارف المضمر، ثمّ العلم، ثمّ المشار إليه، ثمّ ماعرّف بالألف واللاّم، ثمّ ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف. هذا مذهب سيبويه رحمه الله."24 وعليه كثير من النحاة قديما وحديثا، تجده . على سبيل المثال . عند الأنباري(ت 577هـ) في الأسرار25، وابن هشام(ت 761هـ) في قطر الندى وبل الصدى26/ والإمام يحيى بن حمزة العلوي، في الطراز27. وعبّاس حسن في النحو الوافي، الذي أضاف اسم الجلالة على رأس القائمة، وأضاف النكرة المقصودة بالنداء وجعلها مع اسم الإشارة في درجة واحدة، كما أضاف الاسم الموصول وجعله في درجة واحدة مع المعرّف بأل. فاجتمع له من المعارف سبعة أنواع، فإذا أضفنا لها المضاف إلى معرفة، الذي تختلف درجة تعريفه باختلاف المضاف، يكون عدد المعارف ثمانية28.

والعدد نفسه نجده عند السيوطي(ت 911هـ) الذي ذكر أنّ " المعارف سبعة أنواع: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة، والموصولات، وما عرّف بالألف واللاّم، وما أضيف إلى واحد من هذه الخمسة، والنكرة المتعرّفة بقصد النداء. و زاد قوم أمثلة التأكيد: أجمعون، وأجمع، وجمعاء، وجمع. وقالوا إنّها صيّغ مرتجلة وضعت لتأكيد المعارف."29

وهذا الرأي الذي يقدّم الاسم العلم على اسم الإشارة، على الرغم من كونه رأي الجمهور، ومع ذلك فيه نظر. لأنّ الإشارة تحدّد المشار إليه، فلا يشاركه أحد، أمّا الاسم العلم فقد يقع على أكثر من واحد. وفي الحديث: (اللّهمّ أعزّ الإسلام بأحد العمرين). لذلك نجد من النحاة من يجعل اسم الإشارة أعرف المعارف، كما نجد في الرأي الثالث الذي نسبه ابن يعيش إلى ابن السرّاج. الذي أعطى . في اعتقادنا . اسم الإشارة أكثر من حقّه، حينما جعله يتصدّر المعارف. "أمّا الفرّاء(ت 207هـ) فالمشار عنده أعرف من العلم. يستدلّ بأنّ المشار يعرف بالقلب والعين، والعلم إنّما يعرف من جهة القلب خاصّة، وما يعرف من جهتين أعرف مما يعرف من جهة واحدة. وأيضا أنّه إذا اجتمع المشار والعلم فالعرب تقدّم المشار على العلم، فتقول: (هذا زيد)، ولا تقول:(زيد هذا)."30 وهذا التعليل الأخير هو الذي يجب أنقف عنده، ونعطيه حقّه من التأمّل، لأنّه . في رأينا . تعليل نحوي.لأنّه إذا صحّ قولك:(هذا زيد)، أو قالته العرب، ولم يصح قولك: (زيد هذا)، أو لم تقله العرب، فهذا معناه بلغة النحو ومنطقه، أنّك تخبر عن اسم الإشارة بالعلم، ولا يكون

العكس، أي: لا تخبر عن العلم باسم الإشارة. وإذا كانت القاعدة تقول: إذا اشترك المبتدأ والخبر في التعريف فالأعرف هو المبتدأ. فإنّ هذا ينتهي بنا إلى أنّ اسم الإشارة أعرف من العلم. ونشير هنا إلى أنّ الاحتكام إلى ما درج على ألسنة العرب، هو الذي يكون في مثل هذه المواضيع.

وإذا كان من الصعب الوقوف على ترتيب للمعارف، يكون صحيحا ثابتا، يقع عليه الإجماع التام، فإنّه من الممكن حصر المعارف في ثلاث مجموعات. تضمّ الأولى أعرف المعارف، وتكون الثانية لأوسطها تعريفا والثالثة لأضعفها تعريفا. لا شك أنّ الضمير يتسيّد المجموعة الأولى، ونرى أن نضيف إلى الضمير في مجموعته اسم الإشارة. أمّا المجموعة الثانية، وهي الوسطى فلا شكّ أنّ العلم يتصدّرها، ويمكن أن نظم إليه فيها المعرّف بأل، وإن كان دونه تعريفا.لأنّ المعرّف بأل، هناك من يجعله في درجة الاسم الموصول.31 أمّا الرتبة الثالثة والأخيرة، التي تضمّ أضعف المعارف تعريفا، فتبقى للاسم الموصول. ونشير في الأخير إلى أنّ عدم إدراج لفظ الجلالة ضمن المعارف، فلأنّه من أعرفها،32 وله خصوصياته، ليس كمثله شيء، سبحانه و تعالى عن كلّ شبه أو شبيه. والجدول التالي يبيّن لنا ترتيب المعارف الذي استنبطناه من مناقشة آراء النحاة.

المعرفة	الضمير	اسم الإشارة	العلم	المعرّف بأل	الموصول
رتبتها	1	2	3	4	5

أنماط الجملة الاسمية:

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ الفظ الذي يشغل منصب المسند، يختلف عن الفظ الذي يشغل منتصب المسند إليه. لأنّ كل ركن من طرفي الإسناد في الجملة مخصص لأداء وظيفة نحوية خاصّة، لذا فهو يحتاج إلى نوع خاص من الألفاظ له خصوصية دلالية، تمكّنه من أداء تلك الوظيفة النحوية. فالمسند إليه مثلا كونه مخبرا عنه يقتضي أن يكون محدّدا، لأنّ الإخبار عن غير محدّد، أو غير معيّن لا يفيد. والألفاظ التي تدل على الأشياء المحدّدة هي الأسماء، أمّا المسند فكونه مخبرا به جعله يستقطب كلّ أنواع اللفظ عدا الحرف، لأنّه لا يدل على معنى في ذاته، بل معناه في غيره. لذا وجدنا المسند يأتي مفردا، اسما أو فعلا، ويأتي مركّبا. فلو طرحنا المسند الفعل، لأنّه خاص بالجملة الفعلية، فإنّنا نستنتج أنّ مسند الجملة الاسمية إمّا أن يأتي مفردا وفي هذه الحالة لا يكون إلاّ اسما، وفي الجملة البسيطة فقط، أو مركّبا، وفي هذه الحالة لا يكون إلاّ في الجملة الاسميّة المركّبة فقط.

وإذا نظرنا إلى الجملة الاسمية البسيطة، وجدنا ركني الإسناد فيها اسمين، وقد يعترض معترض عمّا سبق ذكره من أنّ كلّ ركن إسنادي في الجملة يحتاج إلى لفظ له خصوصية دلالية تمكّنه من أداء الوظيفة

الإسنادية، وقد تحققت الوظيفة الإسنادية في الجملة الاسمية البسيطة في الركنين الإسناديين باسمين. والجواب أنّ الاسم المسند إليه يختلف عن الاسم المسند، الأوّل كونه مخبر عنه يتطلّب الدلالة على محدّد، وهذا ما جعل صفة الإفراد فيه ضرورية، أمّا الثاني فكونه مخبر به، يجعله . ولو كان مفردا . يكافئ وظيفيا التركيب. لأنّ المتكلّم حر في أن يخبر بمفرد أو بتركيب. فلك أن تقول: (زيد ناجح)، أو: (زيد نجح)، أو (زيد في الدار). المسند إليه (زيد) صفة الإفراد فيه ثابتة، يصحّ استبداله باسم مثله، ولا يصح استبداله بتركيب، جملة أو شبه جملة. أمّا المسند فكونه جاء في الأولى اسم وهو لفظ (ناجح)، وفي الثانية جملة وهو لفظ (نجح)، وفي الثالثة شبه جملة (في الدار)، جعل صفة الإفراد فيه غير ثابتة، وإن كانت هي الأصل، كما هو مثبّت في تعريف الجملة الاسمية. ومن هنا يمكن استنتاج قاعدة أساسية في بناء الجملة الاسمية، وهي أنّ المسند الاسم يمكن تعويضه بتركيب، أمّا المسند إليه فهو ثابت الاسمية والإفراد، ولا يقبل التعويض بتركيب.

الجملة الاسمية البسيطة :

الجملة الاسمية البسيطة هي تركيب إسنادي يخلو طرفا الإسناد فيها من التركيب، أي هي التي يكون المسند والمسند إليه فيها مفردين، مثل: (العلم نور)، و(الجهل ظلام).

أنماط الجملة الاسمية البسيطة:لا يكون التنوّع في أنماط الجملة الاسميّة البسيطة بتنوّع طرفيها بين الإفراد والتركيب، لأنّها تتكوّن من مسند إليه، ومسند مفردين. والتنوّع الذي يعتمد عليه في معرفة أنماط الجملة الاسمية البسيطة، يستند إلى التعريف والتنكير. وعلى هذا تكون الاحتمالات الممكنة أربعة، ولا يصحّ منها إلاّ ثلاثة. لأنّك إمّا أن تخبر عن معرفة بنكرة وهذا هو الأصل. وإمّا أن تخبر عن معرفة بمعرفة. وفي هذه الحالة يُحمل الأقلّ تعريفا على النكرة، فيكون خبرا. وإمّا أن تخبر عن نكرة بنكرة، فيحمل الأقل تنكيرا على المعرفة، ويكون مبتدأ. أمّا الاحتمال الرابع الذي لا يصحّ، هو أن تخبر عن نكرة بمعرفة. لأنّه يتعارض مع الأصل تعارضا كلّيا. والشكل الموالي يلخّص هذا الكلام ويبيّنه بوضوح.

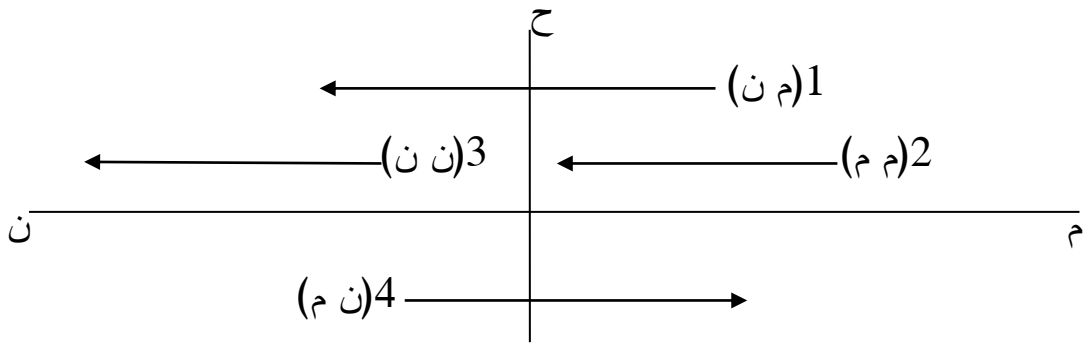

النقطة (م) في أقصى اليمين، تمثّل أعرف المعارف. والنقطة (ن) في أقصى اليسار تمثّل أنكر النكرات. ونقطة تقاطع المستقيم (م ن) مع العمود (ح) نقطة حياديّة، تفصل بين المعارف والنكرات. وتترتّب

المعارف على امتداد القطعة (م ح)،من الأعرف إلى الأقل تعريفا، بحيث كلّما كان الاسم أعرف كان أقرب إلى (م)، وكلّما قلّت درجة تعريفه ابتعد عنها، واقترب من النقطة الحيادية. وترتّب النكرات على امتداد القطعة (ح ن)، بحيث كلّما كان الاسم أنكر كان أقرب إلى (ن) وكلّما قلّت درجة تنكيره ابتعد عنها، واقترب من النقطة الحيادية.

واتجاه السهم من اليمين إلى اليسار يمثّل اتجاه الخط العربي، والرمز: 1(م ن) نرمز به للنمط الأصلي للجملة البسيطة التي تبدأ بمبتدأ معرفة، وتنتهي بخبر نكرة. والرمز:2(م م) يرمز للنمط الثاني الذي يُخبر فيه عن معرفة بما دونها تعريفا، واتجاه السهم يشير إلى الانتقال من الأعرف إلى الأقل تعريفا.

والرمز:3(ن ن) يرمز للنمط الثالث، الذي يُخبر فيه عن نكرة بما هو أنكر منها، واتجاه السهم يشير إلى الانتقال من الأقل إلى الأكثر تنكيرا.أمّا الرمز:4(ن م) فيرمز إلى الاحتمال الرابع الذي يتناقض مع الأصل، ويُخبر فيه عن نكرة بمعرفة، لذا فهو غير موجود على حد تعبير أصحاب النحو الأساسي.33 وننبّه إلى أنّ التركيب الذي يبدأ بنكرة متبوعة بمعرفة، هو التركيب الإضافي، وهو عكس التركيب الإسنادي شكلا ومضمونا، فالإسنادي يبدأ بمعرفة وينتهي بنكرة مرفوعة، والرفع يدلّ على ارتفاع نسبة الفائدة الإخبارية، وبلوغها درجة التمام،لذا يوصف التركيب الإسنادي بأنّه يفيد فائدة تامّة يحسن السكوت عليها. أمّا الإضافي فيبدأ بنكرة، وينتهي بمعرفة مجرورة، والجرّ من الدنوّ والتسفّل، يقال فلان يسكن في جر الجبل، أي:أسفله. وعلماء الكوفة يستعملون مصطلح الخفض. ويدلّ الجرّ أو الخفض على تدنّي القيمة الإخبارية لهذا التركيب، وهو يكافئ المفرد في أداء الوظيفة النحوية، لذا تجد بعض الأسماء مركّبات إضافية كعبد الله مثلا، واسماء الكنى كلّها تراكيب إضافية،كأبي زيد، وابن عمر، وهلمّ جرّا. وقد يأتي المسند إليه الذي يمتاز بصفتي الاسمية والإفراد تركيبا إضافيا، تقول: (الشعر جيّد، وشعر المتنبي أجود). المبتدأ في الأولى مقترن بـ(أل)، وفي الثانية معرف بالإضافة. وفيما يلي أنماط الجملة الاسمية البسيطة.

1 ـ الإخبار عن المعرفة بالنكرة: هذا هو النمط الأصلي للجملة الاسميّة البسيطة. لأنّه يجري على ما يقتضيه قانون الإخبار. لذا كان النمط المعتمد في دراسة ومعرفة خصائص الجملة الاسميّة البسيطة. وإذا كان الأصل في الإخبار أن يكون بالمعلوم عن المجهول، فإنّ الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفة، وفي الخبر أن يأتي نكرة. مثل: (العلم نور)، (والجهل ظلام)، (والصلح خير).

2 ـ **الإخبار عن المعرفة بالمعرفة** : إذا أُخبر عن معرفة بمعرفة، كان الأكثر تعريفا هو المبتدأ، والأقل تعريفا خبر. وقد رأينا في ترتيب المعارف أنّ الضمير واسم الإشارة يتصدّران ترتيب المعارف، لذا يخبر عنهما بباقي المعارف، ولا يكون العكس. وقد اجتمع الإخبار عنهما في قوله تعالى على لسان يوسف: ﴿أنا يوسف وهذا أخي﴾(يوسف/90).في الآية شاهدان، الأوّل:(أنا يوسف)، أُخبر فيه عن الضمير بالعلم. والثاني:(هذا أخي)، أخبر فيه عن اسم الإشارة بالمضاف إلى الضمير، واسم الإشارة يدل على شخص

واحد هو المشار إليه، أمّا لفظ (أخي) فيندرج تحته كلّ إخوة يوسف ـ عليه السلام ـ وعددهم كما هو مذكور في الآية أحد عشر أخا، فدرجة تعريفه قليلة، تساوي $\frac{1}{11}$ ، وهي أقل بكثير من واحد صحيح. ففي الجملتين إخبار عن معرفة بما دونه تعريفا. وفي قوله تعالى: ﴿ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ﴾(الحشر/22)، إخبار عن الضمير بذي اللاّم، بخبرين. ومن الإخبار عنه بالموصول قوله تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ ﴾(الفتح/24). أمّا اسم الإشارة فمثال الإخبار عنه بالعلم قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَادٌ ﴾(هود/59). وقوله: ﴿ ذَلِكَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ ﴾(مريم34). ومثال الإخبار عنه بالموصول قوله: ﴿ ذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾(يوسف/32).

أمّا الاسم الموصول فلا يخبر عنه بمعرفة، لكونه أضعف المعارف تعريفا. وقانون الإخبار يقتضي أن يخبر عنه بنكرة، أو جملة، أو شبه جملة. وقد يعترض معترض فيقول: قد أخبر عنه بذي اللاّم في قوله تعالى: ﴿ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ ﴾(الرعد/1). الجواب أنّ (أل) في لفظ الحق جنسيّة وليست عهدية، وحكم مصحوبها كحكم النكرة، لأنّها لا تعرّف. ولفظ الحق هنا يدل على كلّ صفات الحق، ومظاهره، من هذا الوجه دلّت على متعدّد فاكتسبت التنكير. ومن أمثلة هذا أيضا قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿ مَا جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ﴾(يونس/81). و(ال) التي في لفظ السحر جنسيّة وليست عهدية. ومن قال: إذا وقع الإسناد بين معرفتين كان الأوّل مبتدأً والثاني خبرا، فقد أخطأ. بل الأعرف مبتدأ ولو تأخّر، والأقل تعريفا خبر ولو تقدّم. كما في قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد.

الشاهد في هذا البيت هو الشطر الأوّل، لأنّ فيه إخبار عن معرفة بمعرفة. طرفا الإسناد هما: (بنونا)، و(بنو أبنائنا). لفظ (بنونا) له دلالتان، دلالة خاصة يراد بها ما انحدر من الصلب مباشرة، وهم الأبناء من الزوجة، ودلالة عامّة يراد بها كلّ ما انحدر من الصلب وإن بعد، أي الأبناء مع الأحفاد. وهذه الدلالة العامّة هي المقصودة في البيت. أمّا لفظ (بنو أبنائنا) فيدلّ على الأحفاد فقط. وعليه فإنّ عدد الأفراد الذين يسقط عليهم لفظ بنونا أكثر من عدد الأفراد الذين يسقط عليهم لفظ (بنو أبنائنا).لأنّ الأحفاد هم بعض الأبناء، بالمعنى العام لكلمة أبناء. وإذا كان الأعرف هو ما كان عدد مسمّياته أقل، وهو الذي يعرب مبتدأ. فإن لفظ (بنو أبنائنا) هو المبتدأ على الرغم من تأخّره في الرتبة.ولفظ (بنونا) خبر على الرغم من تقدّمه.

3 ـ الإخبار عن النكرة بالنكرة:

تحدّث النحاة عن مسوّغات الابتداء بالنكرة، فابن هشام يُرجعها كلّها إلى العموم أو الخصوص، ويمثّل لكلّ نوع بمثال، بالنسبة للدلالة على العموم، يمثّل للنكرة المسبوقة بنفي، وللنكرة المسبوقة باستفهام. وبالنسبة للدلالة على الخصوص، يذكر مثالا للنكرة الموصوفة وآخر للمضافة، فيقول: :"يقع المبتدأ نكرة إذا عمّ أو خصّ، نحو: (ما رجل في الدار)، (أإله مع الله)، (ولعبد مؤمن خير من مشرك)، (خمس صلوات كتبهنّ

الله)"34.أمّا عباس حسن فقد ذكر أنّ النحاة عدّوا نحو أربعين موضعا للابتداء بالنكرة، وكلّها ترجع إلى الإفادة35. والرأيان يجمعهما سيبويه في حديثه عن الإخبار بالنكرة عن النكرة قائلا: " هذا باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك :ما كان أحد مثلك، وما كان أحد مجترئا عليك. وإنّما حسن الإخبار هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه، لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت:كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان يجهله. "36

واضح من كلام سيبويه أنّه كان يحتكم للقيمة الإخباريّة، أو الفائدة الإخباريّة للجملة، فلإخبار الذي تفيده الجملة يحسن إذا أفاد السامع، وإلاّ فلا داعي للتلفّظ بالجملة. ولو تأمّلنا ما حسن من الكلام عنده، لوجدناه جملتين أُخبر فيهما عن نكرتين مسبوقتين بنفي، فاكتسبتا التعميم. والجملتان هما: (ما كان أحد مثلك)، و(ما كان أحد مجترئا عليك). ولو حذفنا النفي لانعدمت الفائدة، ولما كان هناك داع للنطق باللفظ. وهذا ما أراد بقوله: (وإذا قلت:كان رجل ذاهبا، فليس في هذا شيء تعلمه كان يجهله.)

وقد قلنا من قبل: إنّ الألفاظ الدالّة على العموم منفردة، لها أهليّة أداء وظيفة المسند إليه، دونما حاجة إلى اعتماد على نفي أو استفهام، أو تخصيص بوصف أو إضافة، كلفظ (كلّ) في قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ ﴾(البقرة/116). فإن خصصت بإضافة كانت أقدر على القيام بوظيفة المسند إليه، كما في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ ﴾(القصص/38). ومنه في سورة القمر قوله تعالى: ﴿ كُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٌّ﴾(القمر/3)، وقوله: ﴿ كُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ﴾(القمر/53) .

والوصف في العربية يكون بالمفرد، والجملة، وشبه الجملة.بالنسبة للوصف بالمفرد قوله تعالى: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ ﴾(البقرة/221).وقد اجتمع هذا الشاهد مع الشاهد الذي ذكره ابن هشام في آية واحدة. ومثال الوصف بالجملة قوله تعالى:﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾(التوبة/108). مسجد: مبتدأ نكرة موصوفة بجملة (أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ). و(أحق) خبره، وشبه الجملة من حرف الجرّ المحذوف والمصدر المؤوّل من(أن تقوم فيه)، متعلّق بأحق لا محل له من الإعراب، والتقدير: (أحق بأن تقوم فيه).أمّا مثال الوصف بشبه الجملة فقوله تعالى: ﴿ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾(آل عمران157) ، شبه الجملة (من الله) صفة لمغفرة، وشبه الجملة (ممّا يجمعون) متعلّق بـ(خير) لا محل له من الإعراب، أي أنّ النكرة الواقعة مبتدأ موصوفة بشبه الجملة بعدها، أمّا النكرة الواقعة خبرا فشبه الجملة الذي بعدها ليس صفة لها بل متعلّق بها. ومعنى هذا أنّ النكرة الموصوفة الواقعة مبتدأ أقل تنكيرا من النكرة غير الموصوفة، الواقعة خبرا.

والنكرة المضافة أخص من النكرة الموصوفة، لذا قد يخبر عن المضافة بالموصوفة كما في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾(الشورى/40). المبتدأ (جزاءُ) مضاف إلى سيّئةٍ، والخبر (سيّئةٌ) موصوف

بـ(مثلها). وقد رأينا أنّ لفظ مثل من النكرات التي لا تعرّف، ولو أضيفت إلى معرفة، كما هو الحال في هذا الشاهد. نستنتج من كلّ ما سبق أنّه إذا أُخبر عن نكرة بنكرة أُعرب الأقلُ تنكيرا مبتدأً، والأكثرُ تنكيرا خبرا.

4 . الإخبار عن النكرة بالمعرفة:

لقد ذكرنا من قبل أن هذا النمط التركيبي غير موجود في العربية، لمعارضته معارضة تامّة للأصل، وما يقتضيه قانون الإخبار. لكن قد تصادفنا تراكيب لغويّة، تبدو في شكلها، إخبار عن نكرة بمعرفة، فإذا دقّقنا فيها النظر جيّدا تبيّن لنا أنّ النكرة فيا قريبة جدّا من المعرفة، لضعف التنكير فيها،فعوملت معاملة المعرفة. وأنّ المعرفة فيها قريبة جدّا من النكرة، لضعف تعريفها، فعوملت معاملة النكرة. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾(آل عمران/96). التركيب جملة اسمية منسوخة بإنّ، المخبر عنه لفظ (أوّل)،وهو نكرة خصصت مرّتين، مرّة أُضيفت إلى نكرة، وهي لفظ(بيت)، ومرّة وصفت بجملة (وُضِعَ لِلنَّاسِ)، والوصف بالجملة أبلغ من الوصف بالمفرد، فاقتربت كثيرا من المعرفة، فكان مبرّرا لمعاملتها معاملة المعرفة. والمخبر عنه اسم الموصول (الذي) كونه من أضعف المعارف تعريفا جعل نسبة التعريف فيه ضعيفة، فعومل معاملة النكرة. ومن النحاة من لجأ إلى التقدير لتعليل الظاهرة، وقال بوجود الحذف، والتقدير: لهو الذي ببكة، وعليه فالخبر جملة وليس مفردا .37

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾(آل عمران/18، والأنبياء/35، والعنكبوت/57.). من الناحية الشكلية يبدو لنا المبتدأ نكرة مخصصة بإضافة (كلُّ نفسٍ). والخبر معرّف بالإضافة، وهو (ذائقةُ الموتِ). وكون المبتدأ (كل) أوّلا من ألفاظ العموم، وثانيا مخصص بالإضافة، وكون طرفي التركيب الإضافي (كل نفس) جامدين، كل هذا جعل نسبة التنكير ضعيفة جدا. أمّا الخبر (ذائقة) أُضيف إلى المعرفة وهي لفظ (الموت) فاكتسب منه التعريف. لكن كونه مشتقا جعله يتضمّن معنى الفعل، والأفعال نكرات لا تعرّف، وهذا ما سمح بمعاملته معاملة النكرات. ويقول العكبري في إعراب هذه الجملة: " :إنّ (كلّ نفس) مبتدأ، وجاز ذلك لدلالة النكرة على العموم، و(ذائقة الموت)الخبر، وأضاف قائلا أنّ إضافة ذائقة غير محضة لأنّها نكرة يحكى بها الحال، وقرئ شاذا (ذائقةٌ الموتَ) بالتنوين والإعمال. "38

الجملة الاسمية المركّبة:

نذكّر في البداية بأنّ الركن الإسنادي الذي يقبل التعويض بتركيب هو المسند الاسم فقط. لأنّ المسند الفعل ثابت الإفراد، ويكون في صدر الجملة الفعلية. أمّا المسند إليه فثابت الاسمية والإفراد في الحملتين، الاسميّة والفعليّة، لأنّه مخبر عنه، والمخبر عنه شيء، والأصل في الأشياء أن تدلّ عليها الأسماء. من هنا نستنتج أنّ الجملة التي لها أنماط تركيبية هي الجملة الاسميّة فقط، لذلك تحدّث النحاة عن الجملة الاسميّة المركّبة، ولم يتحدّثوا عن الجملة الفعلية المركّبة.

ونشير هنا إلى أنّ التركيب الإسنادي إذا أُجري مجرى الاسم جاز الإخبار عنه، وهو ما يُعرف بالجملة المحكيّة، ومثاله قولك: (لا إله إلاّ الله كلمة التوحيد). فقد أخبرت عن جملة (لا إله إلاّ الله) أنّها كلمة التوحيد. وننبّه هنا إلى أنّ كلّ لفظ مهما كان نوعه، إذا أُجري مجرى الاسم . بأن أُدرج بنيّة الإخبار عنه . صار أهلا لأداء وظيفة المسند إليه. فالفعل مثلا الأصل فيه أنّه لا يكون مسندا إليه، لكن إذا أدرجته بنيّة الإخبار عنه كان مسندا إليه، كما في قولك: (جاء: فعل ماض).فلفظ جاء هنا فعل ماض مبنى على الفتح، في محلّ رفع مبتدأ، ولفظ (فعل) خبره، وليس فاعلا. وكذلك الحرف، لقد سبق وأن ذكرنا أنّه لا يخبر به ولا عنه، ولكن هذا يكون إذا أُجري مجراه الطبيعي، أمّا إذا أُجري مجرى الاسم، فقد حاز أهلية أداء وظيفة المسند إليه، كما في قولك: (في:حرفُ جرٍّ)، حرف الجرّ (في) وقع في محلّ رفع مبتدأ، بدليل أنّه لم يعمل الجر في الاسم الذي بعده بل رفعه على الخبرية، وهذا عمل المبتدأ. وإذا كانت حروف الجرّ خاصّة بالدخول على الأسماء فقط، فلو أُجري الحرف مجرى الاسم جاز دخول حرف الجر عليه، من ذلك قولهم: (مات سيبويه وفي نفسه شيء من حتّى). حرف الجر (من) دخل على (حتّى)، وهي حرف، لكنّه أُجري مجرى الاسم.

وكلّ هذه التراكيب الخارجة عن الأصل لا تؤخذ بعين الاعتبار في معرفة أنواع الجملة الاسمية المركّبة. وما يجب التطرّق إليه في هذه الحال هي التراكيب الجارية على الأصل، أمّا الخارجة عليه فيمكن التنبيه إليها، ومعرفة الظروف التي اقتضتها، ودعت إليها. وتتنوّع الجملة الاسميّة المركّبة باعتبار الأصل إلى نوعين هما:

1. الجملة الاسميّة التي خبرها جملة فعليّة: هذا النمط التركيبي شكله ثابت ومحدود، لأنّ كلّ العناصر الإسنادية المكوّنة له لا تقبل التعويض بتركيب. مثاله قولك: (الله يحبّ التوابين)، العناصر الإسنادية التي يتكوّن منها عمدة الكلام في هذه الجملة وهي كلّ ما هو مرفوع، أو في محلّ رفع، هي لفظ (الله يحبّ)، ويتكوّن من مسند إليه ملفوظ هو لفظ الجلالة، ومسند إليه مستتر وهو ضمير الفاعل المستتر في الفعل يحبّ، والمسند الفعل وهو لفظ (يحبّ). والعنصر الوحيد الذي يقبل التعويض بتركيب هو المسند الاسم، وهو غير موجود هنا. وكون عناصر هذا الجملة لا تقبل التعويض بتركيب، جعل شكلها ثابت ومحدود، وجعل تعدّد الإسناد فيها لا يتجاوز العدد اثنين، لأنّ الإسناد وقع مرّة في الجملة (يحبّ التوّابين) الواقعة خبرا ، ومرّة في الجملة المركّبة. وأمثلة هذا النوع كثيرة في القرآن الكريم، وكلام العرب.

2 . الجملة الاسميّة التي خبرها جملة اسميّة: هذا النوع عكس سابقه من ناحيّة الشكل لأنّه غير محدود وغير متناه، وتعدّد الإسناد فيه مرشّح للزيادة. فهو في أبسط أحواله يتعدّد فيه الإسناد مرّتين، مثل (محمد أبوه مريض). المسند إليه في الحالتين مفرد، وهما: المبتدأ الأوّل (محمد)، والمبتدأ الثاني (أبوه). أمّا المسند فقد جاء مرّة جملة، ومرّة مفرد. جملة (أبوه مريض) خبر المبتدأ الأوّل، و لفظ (مريض) خبر المبتدأ الثاني.

وكونه ينتهي بما يقبل التعويض بتركيب، وهو المسند الاسم (مريض)، جعله قابلا للتمدّد ليصبح ثلاثي الإسناد، يتكوّن من مبتدأ أوّل، وثاني، وثالث، ولكلّ مبتدأ خبره. ويأتي المسند إليه في كلّ مرّة اسما مفردا، أمّا المسند فيأتي مرّة اسما مفردا، ومرّة جملة بسيطة، ومرّة جملة مركّبة. مثل: (محمد أبوه غلامه مريض). والشكل الموالي يبيّن كلّ جملة وطرفي الإسناد فيها:

الأسماء ←	محمد	أبوه	غلامه	مريض
الجمل ↓	مبتدأ1	مبتدأ2	مبتدأ3	خبر المبتدأ3
الجملة البسيطة ←			(غلامه مريض)(خبر المبتدأ2) ←	
الجملة المركبة ←		(أبوه غلامه مريض)(خبر المبتدأ1) ←		
الجملة الأم ←	:(محمد أبوه غلامه مريض). وهي جملة مركبة خبرها جملة مركّبة			

وفي قولك:(محمد أبوه غلامه أمّه مريضة)،تعدّد الإسناد أربع مرّات، وهكذا. وقد يسأل سائل فيقول:ما الحد الذي يتوقّف عنده تعدد الإسناد، نقول في الجواب: لا حدّ لتعدد الإسناد من الناحيّة النظريّة. ولكن هذا معناه أنّك قد تنطق بجملة لا نهاية لها، وهذا محال. لذا نجد أنفسنا مضطرين إلى اعتماد الواقع اللغوي، والبحث في الكلام العربي عن أقصى حد بلغه تعدد الإسناد، أي البحث عن أطول جملة مركّبة. فإذا اخترنا القرآن الكريم . باعتباره النموذج المثالي للتراكيب العربية . كمدوّنة لغوية، نبحث فيها عن الإجابة، فإننا نجد أنّ الجملة الاسمية الثلاثية الاسناد، هي أطول تركيب إسنادي. لذا سنكتفي في دراستنا بنمطين من الجمل الاسمية المركّبة، الجملة الاسمية المركبة الثنائية الاسناد، والجملة الاسمية المركبة الثلاثية الاسناد.

1 ـ الجملة الاسمية المركّبة الثنائية الإسناد: (الإخبار بالجملة الاسمية البسيطة)

هذا النمط من التراكيب يمثّل أبسط أشكال الجملة الاسمية المركّبة، التي خبرها جملة اسميّة، وهو يتكوّن عادة من ثلاثة أسماء،الأوّل منها هو المسند إليه في الجملة الكبرى، ويعرب مبتدأً أوّلا،أمّا الثاني والثالث فهما المبتدأ الثاني وخبره، وهما طرفا الإسناد في الجملة البسيطة، الواقعة خبرا للمبتدأ الأوّل.

من أمثلة هذا النمط في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾(غافر/9). الشاهد في الآية قوله:﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾. اسم الإشارة (ذلك) مبتدأ أوّل، وكون الضمير (هو) لا يأتي خبرا أبدا لأنّه أعرف المعارف جعل إعرابه مبتدأ ثانيا أمرا حتميا، و(الفوز) خبره، و(العظيم) صفة للفوز، والجملة خبر المبتدأ الأوّل. وهناك من يعتبر الضمير (هو) ضمير فصل وعماد لا محل له من الإعراب، و(الفوز) خبر المبتدأ (ذلك). ونحن نرجح الإعراب الأوّل لسببين:الأوّل:أنّه لا يمكن إدراج الاسم في التركيب اللغوي دون أن يكون له محلّ إعرابي، والضمائر أسماء. والثاني،أنّ الإخبار بالجملة أبلغ وآكد من الإخبار بالمفرد. لذلك تجدهم إذا أرادوا المبالغة في الوصف لإنشاء المدح أو الذّم، قطعوا الصفة عن الموصوف، وهذا القطع ينقلهم من الوصف بالمفرد، إلى الوصف بالجملة. من ذلك قطع صفتي الرحمن والرحيم عن موصوفهما في البسملة، وهو لفظ الجلالة المجرور، فإن كان القطع بالرفع فعلى تقدير ضمير، أي:(هو الرحمنُ الرحيمُ)، برفع اللفظين على الخبرية. وإن كان القطع بالنصب فعلى إضمار الفعل الناصب (أعني، أو أقصد،أو أخصّ). ومهما كان القطع فهو انتقال من الوصف بالمفرد إلى الوصف بالجملة، لأنّ جملة القطع في محلّ جرّ صفة.

وهذا النمط التركيبي:(اسم إشارة + ضمير+ معرّف بأل) موجود بكثرة في القرآن الكريم. نذكر منه على سبيل المثال قوله تعالى:﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾(المؤمنون/10)، وقوله:﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(الأعراف/8)، وقوله: ﴿ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴾(المعارج/31).

وفي قوله تعالى:﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾(المائدة/10). نجد النمط التركيبي التالي: (اسم موصول + اسم إشارة + مضاف إلى معرّف بـ(أل)). الاسم الموصول مبتدأ أوّل، واسم الإشارة مبتدأ ثان لأنّه أعرف من سابقه، أمّا المضاف فهو خبر للمبتدأ الثاني، لأنّه أقل تعريفا منه، والجملة المكوّنة من المبتدأ الثاني وخبره (أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ) خبر المبتدأ الأوّل.

يتّضح لنا مما سبق أنّ الإسناد ينعقد إذا كان الانتقال من المعرفة إلى ما دونه تعريفا، فإن كان الانتقال من المعرفة إلى الأعرف رفع الاسمان على الابتداء. كما نلاحظ أنّ النمط التركيبي مهما كان نوعه، فهو

مختوم بمعرفة أقلّ تعريفا من سابقه، وهو المبتدأ الثاني، لتكوين الجملة البسيطة، التي تكون خبرا للمبتدأ الأوّل.

وقد ينوب المصدر المؤوّل عن المعرفة، لأنّه معرفة مثله، قال تعالى:﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾(الطلاق/4). والتقدير:(أولات الأحمال أجلهنّ وضع الحمل). المعرّف بالإضافة الأوّل (أُولَاتُ الْأَحْمَالِ): مرفوع على الابتداء، والمعرّف بالإضافة الثاني (أجلهنّ) أعرف منه لأنّه مضاف إلى أعرف المعارف، وهو الضمير، لذا تعذّر أن يكون خبرا له، فلا مفرّ من إعرابه مبتدأً ثانيا، والمصدر المؤوّل خبر له، والجملة خبر للمبتدأ الأوّل. ومن هذا النمط التركيبي في الشعر قول الشاعر:

قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان.39

الشاهد في لبيت قوله: (قومي ذرى المجد بانوها)، يتكوّن التركيب من ثلاثة معارف، كلّها معرّفة بالإضافة. الأوّل (قومي) مبتدأ أوّل، والثاني (ذرى المجد) مبتدأ ثان، والثالث (بانوها)خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للأوّل. لو تأمّلنا طرفي الإسناد في جملة الخبر (ذرى المجد بانوها)، لوجدنا المبتدأ (ذرى المجد) أعرف من الخبر (بانوها)، لأنّ المضاف في الأوّل، وهو لفظ (ذرى)جامد، والمضاف في الثاني، وهو لفظ (بان) مشتق، والجامد أعرف من المشتق، كما أنّ المشتق أنكر من الجامد،لأنّ المشتق يتضمّن معنى الفعل، والأفعال نكرات. ومن الشواهد الشعرية أيضا قول الشاعر:

بنونا بنوا أبنائنا وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد.40

الشاهد في البيت قوله: (وبناتنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعد). (بناتنا) مبتدأ أوّل، و(بنوهن) مبتدأ ثان، و(أبناء الرجال الأباعد) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأوّل. ولو تأمّلنا طرفي الإسناد في جملة الخبر لوجدنا المبتدأ أعرف من الخبر،لأنّ المبتدأ مضاف إلى الضمير والخبر مضاف إلى المعرّف بـ(أل). أمّا الجملة المركّبة فالإسناد فيها وقع بين مفرد معرفة وجملة. ومادامت الجمل نكرات، فقد وقع الإسناد بين معرفة ونكرة، وهذا هو الأصل.

2 ـ الجملة الاسمية المركّبة الثلاثية الإسناد:(الإخبار بالجملة المركّبة).

من أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى:﴿ لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي وَلاَ أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾(الكهف/38). الشاهد في الآية قوله:(لَكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي)، أصل التركيب:(لكن أنا هو الله ربّي)، يتكوّن من (لكن) وهي أداة استدراك غير عاملة لأنّها مخفّفة، وأربع معارف متتالية هي:(أنا + هو + الله + ربّي). وما دام الضمير لا يخبر به لأنّه أعرف المعارف، فالضمير(أنا)مبتدأ أوّل، و(هو) مبتدأ ثان، ولفظ الجلالة مبتدأ ثالث لأنّه أعرف المعارف، و(ربّي)خبر للمبتدأ الثالث، لأنّه أقل تعريفا منه، وجملة(الله ربّي) خبر لمبتدأ الثاني (هو)، وجملة

(هو الله ربّي) خبر لمبتدأ الأوّل(أنا). فالإخبار حدث في الجملة البسيطة عن المعرفة،بما دونه تعريفا. وفي غيرها قد أخبر عن المعرفة بالجملة. والجمل نكرات.

ومن الإخبار بالجملة المركّبة أيضا قوله تعالى:﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة/44). والمخبر عنه بالجملة المركّبة هنا هو الاسم المبهم (من)، وسواء أكان هذا المبهم اسم شرط أو موصولا فهو مرفوع على الابتداء، لأنّ درجة تعريفهما واحدة، وكلّ منهما يزول إبهامه ويتحدّد معناه بما بعده، الموصول يزول إبهامه بصلته، واسم الشرط بجملة فعل الشرط. يقول النحاس في إعراب هذه الجملة:"(وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ) رفع بالابتداء وخبره (فَأُلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)" .41 وجملة الخبر تتكوّن من المبتدأ الثاني (أولئك)، وخبره جملة(هم الكافرون)، وهذا النمط التركيبي الذي يتكوّن من: ((المبهم + اسم الإشارة + الضمير + المعرّف بـ(أل)))،تكرّر كثيرا في القرآن الكريم، منه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾(المائدة 45). وقوله تعالى:﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللهُ فَأُلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ﴾(المائدة/47). وقوله:﴿مَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾(البقرة/121). وقوله:﴿ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَوُلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(الأعراف/8). وقوله:﴿فَمَنِ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُلَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾(المعارج/31). وقد ينوب عن الضمير المضاف إلى الضمير كما في قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ لاَ يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَوة الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ أُولَئِكَ مَأْوَاهُمُ النَّارُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾(يونس/7،8). يمتاز هذا التركيب بدخول إنّ عليه، فالاسم الموصول (الذين) وقع في محل نصب اسما لإنّ، وخبره:(أولئك مأواهم النار).

ما يلاحظ على هذا النمط التركيبي: (المبهم . سواء أكان موصولا أو اسم شرط . + اسم الإشارة + الضمير أو المضاف إلى الضمير + المعرّف بأل)،له وجه إعرابي واحد، هو أنّ المبهم مرفوع على الابتداء، وما دام ما بعده (اسم الإشارة)أعرف منه، فهو لا يصلح خبرا له، لذا فهو مبتدأ ثان. والظاهرة نفسها تكرّر مع اسم الإشارة، لأنّه متبوع بضمير والضمير أعرف منه، لذا يعرب الضمير أو المضاف إلى الضمير مبتدأ ثالثا، وهذا المبتدأ الثالث متبوع بما دونه تعريفا، وهو المعرّف بـ(أل)، لذا صحّ أن يكون خبرا له. ثمّ نرجع من اليسار إلى اليمين، أي من نهاية التركيب إلى بدايته، لنعطي كلّ مبتدأ خبره، فنجعل الجملة البسيطة (الضمير أو المضاف إلى الضمير + المعرّف بأل) خبرا للمبتدأ الثاني(اسم الإشارة)، ثمّ نجعل الجملة المركّبة (اسم الإشارة وخبره) خبرا للمبهم الأوّل سواء، أكان هذا المبهم اسم موصولا أو اسم شرط. وما

دامت الجمل نكرات أو في حكم النكرت، لأنّها تراكيب مفيدة، ولا نفيد بالمعلوم بل بالمجهول، فإنّ هذا التركيب الذي تكرر فيه الإسناد ثلاث مرّات، قد أُخبر فيه عن ثلاثة معارف، أُخبر عن المعرفتين الأوليين بنكرتين، وعن الثالثة بما دونها تعريفا، وضعف التعريف هذا هو الذي سوّغ حملها على النكرة.

الخاتمة:

ما تمّ التطرّق إليه قد يمثّل قسطا لا بأس به من نحو الجملة الاسمية، لا كلّه، لأنّ محدودية المساحة الورقية المسموح بها في الملتقيات العلمية بصفة عامّة تفرض علينا أن نختار من الموضوع الأهم والأنسب،ونغض الطرف عن بعض الجوانب. ومع ذلك نعتقد أنّنا قد توصّلنا إلى نتائج تخص النحو العربي كلّه.وأهمّ هذه النتائج هي:

1 ـ النحو العربي بسيط في قواعده، لأنّه يجري على ما يقتضيه الفكر اللغوي، ويخلو من الاعتباطيّة.

2 ـ النحاة الأوائل كان تفكيرهم النحوي يطير بجناحين هما العلم والبساطة. فإذا كانت اللسانيات الحديثة اليوم تدعوا إلى دراسة الكلام المنطوق لا المكتوب، فقد بدأ النحو العربي برواة اللغة الذين كانوا يبحثون عن موطن الفصاحة وأهلها، لجمع كلام العرب الخلّص، ودراسة العربية من خلاله.

3 ـ نحن في حاجة ماسّة إلى إعادة قراءة تراثنا الفكري، خاصّة النحوي منه. لذا ندعوا إلى توجيه قسط من البحوث الجامعية لنيل الشهادات العلمية هذه الوجهة.

4 ـ قواعد النحو العربي يُعتمد في بنائها على مبادئ ومُسلّمات بسيطة، في ميدان الفكر اللغوي وصناعة الكلام. وهذا ما ينبغي أن يُقدّم للمتعلّم، ليكتشف وحده القواعد الفرعية. التي تحدّد أنماط الجملة ، وبناءها، وما ينبغي أن يكون عليه المسند والمسند إليه، وحالاتهما الممكنة، وكيف يكون الخروج عن الأصل، وما الداعي إليه. لا أن نقدّم له كمّا هائلا من القواعد التفصيليّة، مع الاهتمام بحفظها أكثر من فهمها.

5 ـ إنّ هذه الصفة العلميّة التي يمتاز بها النحو العربي، جعلتنا نفكّر في إيجاد نظام إلكتروني يُحمّل في ذاكر جهاز الإعلام الألي، ويقوم بإعراب التراكيب اللغوية، أو الكلمات التي تقدّم له في تراكيب. ولئن كان هذا الإنجاز حلما، لكنّه ممكنا، ويحتاج إلى جهود فرق بحث تضمّ مختلف الاختصاصات التي يتطلّبها مشروع كهذا، من لغويين ومتخصصين في الإعلام الآلي، خاصّة في البرمجة، وقاعدة المعطيات. وفائدة هذا العمل تكمن في إثبات تفوّق العربية على غيرها من لغات البشر، وهو تبرير علمي لاختيار الله ـ جلّ في علاه ـ للعربية على غيرها لتكون لغة الإعجاز اللغوي.

الهوامش

1. ينظر ابن جني: الخصائص،تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، 1403هـ 1983م، عالم الكتب، بيروت، 48/3.

2 . ينظر ابن السراج: الأصول في النحو،تحقيق د.عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة بيروت،الطبعة الثالثة،1417هـ 1990م،37/1. والأنباري: أسرار العربية،تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود، الطبعة الأولى:1999م . 1420هـ، دار الطباعة للنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ص:35.

3 . ينظر ابن جنّي: الخصائص، 42/1 . 43.

4 . الزمخشري، المفصّل,ج/1,ص:33.

[1] 5 . أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري،أسرار العربية،تحقيق تحقيق بركات يوسف هبّود،شركة الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع،(ط1)،1420هـ 1999م،ص:35.

6 . مصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية،ج/1،ص:10.

7 . محمد حماسة عبد اللطيف،العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع،القاهرة،200م ص:57.

8 . الزمخشري،المفصّل،ص:22.

9 . ابن يعيش،شرح المفصل،عالم الكتب بيروت،ج/3،ص:351.

10 . ابن السراج،الأصول في النحو،تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي،الطبعة الثالثة،1417هـ 1996م ،مؤسسة الرسالة،بيروت،ج/1،ص:148.

11 . الثمانيني،الفوائد و القواعد،ص:392.

12 . ينظر قراديا قبوتشان،نظرية أدوات التعريف والتنكير،ترجمة جعفر دك الباب،ص:41.

13 . فرديناند دي سوسير،فصول في علم اللغة العام،ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين،دار المعرفة الجامعية،1985،ص:35.

14 . فالأنباري على سبيل المثال في كتابه أسرار العربية،من ص:241 إلى ص:244، تناول باب المعرفة و النكرة،و لم يتجاوز كلامه عن النكرة ستة أسطر بينما باقي ما جاء في الباب خصّه للحديث عن المعرفة.

15 . الزمخشري،المفصّل،ص:242.

16 . مصطفى الغلاييني،جامع الدروس العربية،ج/1،ص:149.

17 . الثمانيني،الفوائد و القواعد،ص:394.

18 . محمد سعيد إسبر،و بلال جنيدي،معجم الشامل،ص:874.

19 . ينظر ابن السراج،الأصول في النحو،ج/1،ص:148. و ابن يعيش،شرح المفصّل،ج/3،ص:80.

20 . ينظر جلال الدين السيوطي،الأشباه و النظائر في النحو،ص:54.

21 . ينظر قراديا قابوتشان،نظرية أدوات التعريف و التنكير،ص:51،50.

22 . ابن يعيش،شرح مفصّل الزمخشري،ج3،ص:350.349.

23 . المرجع السابق نفسه،ص:350 . 351.

24 . ابن عصفور، شرح جمل الزجّاحي،قدّم له و وضع هوامشه و فهارسه فوّاز الشعار،إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلميّة،بيروت،لبنان،الطبعة الأولى،1419هـ 1998م،ج2/ص238.

25 . ينظر الأنباري،أسرار العربية،ص:243.

26 . ينظر محمد محيي الدين عبد الحميد،شرح قطر الندى وبل الصدى،ص من93إلى112.

27 . ينظر الإمام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني،الطّراز (المتضمّن لأسرار البلاغة و علوم حقائق الإعجاز)، ج2،ص8.

28 . ينظرعباس حسن النحو الوافي،ج/2،ص212.

29 . السيوطي،الأشباه و النظائر في النحو،ج2/ص36.

30 . ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي،ج2،ص238.

31 . ينظر عبّس حسن،النحو الوافي،ج1/ص:212.

32 . ينظر المرجع السابق نفسه و الصفحة نفسها،و عثمان محمد منصور،المقتطف في النحو و الصرف،شركة شهاب،الجزائر،(د ت)، (دط)،ص:27.

33 . ينظر د.أحمد مختار عمر،ود. مصطفى النحاس زهران، ود. محمد حماسة عبد اللطيف، النحو الأساسي،الطبعة الأولى،1404هـ 1984م، منشورات دار السلاسل، الكويت،ص:259.

34 . محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى و بل الصدى،لابن هشام، ص:117.

35 . ينظر عباس حسن، النحو الوافي، المجلد1،ص:485.

36 . سيبويه، الكتاب، المجلّد1،ص:54.

37 . ينظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، الجزء 1، ص: 155.

38 . العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ص:168.

39 . الجرجاوي، شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، ص:31.

40 . البيت من شواهد النحاة،ذكره الجرجاوي،في شرحه لشواهد ابن عقيل على ألفية ابن مالك،ص:37.واستشهد به ابن هشام في أوضح المسالك،145/1.

41 . النحاس،إعراب القرآن للنحاس،20/2.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1 . د.أحمد مختار عمر،ود. مصطفى النحاس زهران، ود. محمد حماسة عبد اللطيف: النحو الأساسي، الطبعة الأولى،1404هـ 1984م، منشورات دار السلاسل، الكويت.

2 . أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري،أسرار العربية، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبّود،(ط 1)، 1420هـ 1999م، شركة دار الأرقم بن الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان.

3 . الجرجاوي، شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د ط)،(د ت).

4 . ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، 1403هـ 1983م، عالم الكتب، بيروت.

5 . الزمخشري، المفصل في صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1420هـ 1999 م .

6 . محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2001م .

7 . محمد محيي الدين عبد الحميد، شرح قطر الندى وبل الصدى،(ط 11)،1383هـ 1963م، مطبعة السعادة،مصر.

8 ـ محمد سعيد اسبر،وبلال جنيدي، الشامل (معجم في العلوم اللغة العربية ومصطلحاتها)، (ط 2) 1985 م، دار العودة، بيروت، لبنان .

9 . مصطفى الغلاييني ،جامع الدروس العربية، (3 أجزاء)، (ط 13) 1398هـ 1978 م، المطبعة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، لبنان .

10 . الأنباري، أسرار العربية، تحقيق وتعليق بركات يوسف هبود،(ط 1)،1420هـ 1999م دار الطباعة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

11 النحاس،(ت 338)،إعراب القرآن، 5أجزاء، (ط 1)،1430هـ 2009م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

12 . عباس حسن النحو الوافي، 4 أجزاء، (ط 5)، (د ت)، دار المعارف، مصر.

13 . العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1414هـ 1993م.

14 . عمر بن ثابت الثمانيني، (ت 443)، الفوائد والقواعد، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (ط 1)، 1422هـ 2003م.

15 . ابن عصفور، شرح جمل الزجّاحي، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، (ط 1)،1419 هـ 1998م، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

16 . فرديناند دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة الدكتور أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، 1985 ، الإسكندرية.

17 . قراديا قابوتشان، نظرية أدوات ـاتعريف والتنكير وقضايا النحو العربي، ترجمة الدكتور جعفر دك الباب، مطابع مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، 1980، دمشق.

18 . ابن السراج النحوي البغدادي،(ت 316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، (ط 3)، مؤسسة الرسالة، 1417هـ 1990م، بيروت.
19 . سيبويه، الكتاب،(5 أجزاء) تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، (ط 4)، 142هـ 2004م.
20 . السيوطي، الاشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ،4 أجزاء، في مجلّدين، (ط 2)، 1428هـ 2007م دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
21 . يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني،الطّراز (المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، (ط 1)،1423 هـ 2002م، المكتبة العصريّة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
22 . . يعيش بن علي يعيش،(ت 643 هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب،6 مجلّدات، (ط 1)، 1422 هـ 2001م، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.